عنات لايبلر*

الآلية الخافتة لشرعنة طرد الفلسطينيين في ١٩٤٨

مقدّمة

عندما باشرت العمل مع دائرة الإحصاء المركزيّة في إسرائيل، كان المحفّز بالنّسبة لي هو البحث عن السبل التي تتشكّل من خلالها النماذج الاقتصاديّة. بحثت عن مناقشات أو جداول أو مراسلات قد تدلّ على المركّب الاجتماعيّ أو الأيديولوجيّ أو حتى المؤامراتيّ في تشكيل النماذج الاقتصاديّة، ولكنّني لم أجدها. لم أكتشف في الأرشيف أيضًا فن تركيب هذه المؤشّرات. طالعت عددًا هائلاً من الملفّات خلال سنوات زرت فيها الأرشيف بشكلٍ أسبوعيّ، منها ملفّات شملت مراسلات داخليّة بين مختصّي الإحصاء في دائرة الإحصاء المركزيّة وبين بيروقراطيّين شغلوا وظائف في الوزارات الحكوميّة، وسياسيّين مركزيّين أمثال بن غوريون وتيدي كوليك. من خلال قراءتي لهذه الوثائق، والتي كانت جميعها من سنة الصفر- ١٩٤٨، ظهرت لي صورة مثيرة لواقعٍ لم أكن واعية له- دائرة الإحصاء المركزيّة هي إحدى المؤسّسات الأكثر تأثيرًا على الأجندة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة في الدولة. وعلى الرغم من اطلاعي على وثائق كثيرة جدًا أدركت أهميّة التعداد الأوّل فقط عند انتهائي من كتابة أول منشوراتي عن هذا التعداد، حصل ذلك خلال مشاهدتي لفيلم أعدّه مخرج هولنديّ عن الكتاب الأوّل والمؤثّر لبيني موريس. فهمت عندها العلاقة بين تنظيف البلاد من الفلسطينيّين وبين التعداد كإجراء بيروقراطيّ دوليّ.

بعد انتهاء الفيلم، قمت بالاتّصال مع موريس، وسألته إذا كان على علم بمأسسة التطهير العرقيّ، ليحصل على شرعيّة وقانونيّة في قانون أملاك الغائبين الذي تمّ نصّه في عام ١٩٥٢، ولكنّ سؤالي بقي يتيمًا. على الرغم من غياب دائرة الإحصاء المركزيّة كمؤسّسة مؤثّرة على تأريخ المجتمع الإسرائيليّ، إلا أن

* أكاديمية متخصصة في علم الاجتماع السياسي ..

فلسطين قبل النكبة.

الأدبيّات عن التعداد الوطنيّ، والتي بدأت بالتشكل في نهاية الثمانينيّات من القرن الماضي، هي غنيّة جدًا، وتستعرض حالات تبحث الدور الذي لعبته التعدادات الرسميّة في سيرورات بناء الدول القوميّة المعاصرة في أوروبا والأميركيّتين وآسيا.

تتمحور الغالبيّة العظمى من الأدبيّات التي تبحث التعداد العام (الوطنيّ) كممارسة خاصّة لإنتاج الدولة حول ثلاث ثيمات: الأولى هي دور التعداد في جعل المجموعات شيئًا يمكن قراءته ورسم السكّان كوحدة موحّدة وقياسيّة من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز أو تقوية المكانة العرقيّة (Ander-son، 1989؛ Kertzer and Arel، 2002؛ Kula، 1986؛ Leibler، 2004؛ Loveman، 2009؛ Scott، 1998). الثيمة الثانية هي تطوير التعداد بشكلٍ متداخلٍ مع عمليّة تكوين الأمّة (Bourguet، 1987؛ Curtis، 2001؛ Leibler and Pa-triarca، 1996؛ Breslau، 2005؛ Mitchell 2002، Nobles، 2000؛ Prakash، 1999؛ Zureik، 2001)، وفي عمليّات بناء بيروقراطيّات الدولة المركزيّة وتسويغها (Desro-sieres، 1998؛ Hacking، 1990؛ Porter، 1986). وتُعنى ثيمة ثالثة ومهمّة بكيفيّة تحويل التعداد والأرقام التعريفيّة وبطاقات الهويّة إلى آليّات يمكن من خلالها التدقيق في الحق لدخول دوائر المواطنة بشكل دائم. شكّلت هذه الآليّات مفهوم الرعيّة المدنيّة، كما تمّ وصفها بمفاهيم عصريّة لفنّ الحكم[1] (Caplan and Torpey، 2001؛ Lyon، 2008؛ 2009؛ Rose، 1999؛ Torpey، 2000).

وبالفعل، يقع مفهوم فنّ الحكم بحسب فوكو في لبّ الدراسات الاجتماعيّة لإدارة المجموعات السكّانيّة، من خلال إتاحة دمج مستويَين مختلفين من التحليل- الرعيّة والمجموعة السكّانيّة. يطلب فوكو إعادة موضعة السلطة، ولكن ليس في مجال السيادة- والتي تمارس السلطة على الأرض، وبالتّالي على السكّان- ولكن على تقاليد الإنسان وعاداته والطريقة التي يتصرّف ويفكّر بها (Foucault، 1991: 93). عند قيامه بإعادة موضعة السّلطة، هو يعطي تبريرًا للعلاقة ما بين التعداد وفن الحكم التي تنتج من خلال الإجراءات وتعداد السكّان والحسابات- وهي ممارسة نوع معيّن جدًا من السلطة: السلطة الحيويّة (نفس المصدر: ١٠٢؛ 1980b: 140). مع ذلك، يُنتقد هذا المفهوم بسبب ضعف تحليله لهذه الممارسات في مناطق الصراعات، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالكولونياليّة الداخليّة (Zureik، 2011)، وأيضًا بسبب فقدانه للمنظور المؤسّساتيّ للحكم (Curtis، 1995؛ 2001؛ Roze and Miller 1992، Curtis). يدّعي Curtis أنّه لا يمكننا تحديد السلطة حول الثالوث سيادة- نظام- حكم في حالة إدارة وتصنيف المجموعة السكّانيّة، من دون أخذ تكوين الدولة والإدارة السياسيّة بعين الاعتبار (Curtis، 2001: 43). في نفس الوقت، يتم انتقاد علم الاجتماع السياسيّ بسبب تمحوره حول الدولة (Mitchell، 1991). يجب تحدّي ظهور «الدولة» كلاعب متّفق عليه بطبيعة الأحوال من خلال أبحاث تعتمد على التجريب لكشف القدرة البنيويّة للدولة على تشريع وتبرير

هدفت دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة إلى مساعدة القادة على اتّخاذ قرارات في المجالات الديمغرافيّة والإداريّة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ ترشيح هيئة مؤقّتة لوضع السياسات (وهي لجنة تعمل بموازاة الحكم العسكري)، لمكافحة تسلّل الفلسطينيّين من خارج الحدود الإسرائيليّة. من بين المهام المختلفة التي أُلقيت على هذه الهيئة، كان تخطيط وإجراء تعداد للسكّان الفلسطينيّين المحلّيّين ورسم خط واضح ما بين الفلسطينيّين الذين بقوا في البلاد والعائدين غير القانونيّين، ما أتاح للحكومة أن تقرّر لمن يحق أن يكون مواطنًا ومن لا يحق له ذلك.

أشكال مختلفة للسلطة، وفي نفس الوقت، توطيد مصداقيّتها وتقوية سلطتها التكنوقراطيّة من خلال ممارسة قياس معرفيّ مبني للمجهول (Mukerji، 2009، ص xiii).

بعد هذا النقد، وأيضًا بعد أبحاث أجريت حول تقاطع دراسات العلوم الاجتماعيّة والدولة (Carroll، 1999، 2006؛ Curtis، 2001؛ Ezrahi، 1990؛ Hecht، 2009؛ Jasanoff، 2004؛ Mitchell، 2001؛ Mukerji، 1997)، أرى استعمالاً أكثر نقدًا لفن الحكم من خلال توسيع المنطق الذي يعتمد عليه الحكم إلى مؤسّسات الدولة، وبهذا تُخلق مساحة لاعتبارات واضحة لممارسات عينيّة لدولة القوميّة، في أعمال تتناول تقاطع السلطة السياسيّة مع العلوم والتكنولوجيا.

تجسّد الحالة الإسرائيليّة لتصميم التعداد الرسميّ كجزء من سيرورات بناء الدولة القوميّة، نقطة التقاء النظام السياسيّ والنظام العلميّ بشكل جيّد، في مجالات مختلفة كالديمغرافيّة السياسيّة والعرقيّة ومؤشّرات الاقتصاد. الحالة التي سأختبرها وأقدّمها في هذا المثال هي التعداد السكّانيّ والتسجيل العام للمواطنين الذي تمّ في تشرين الأوّل ١٩٤٨ في أوجّ الحرب، وخلال فرض حظر تجوّل دام سبع ساعات.

مفاوضات حول طريقة الإقصاء

كانت الدولة اليهوديّة الحديثة في عام ١٩٤٨ في حالة حرب مع سكّان فلسطين العرب- الفلسطينيّين- ومع الدول العربيّة المجاورة. شهد ذلك العام اضطرابًا ديمغرافيًّا: في حين أنّ المجتمع اليهوديّ في فلسطين شكّل أقل من ثلث مجموع السكّان مع نهاية الانتداب البريطانيّ، هرب العديد من الفلسطينيّين ابتداءً من كانون الأوّل ١٩٤٧، أو تمّ تهجيرهم من بيوتهم، ما حوّل الدولة إلى دولة مع أغلبيّة يهوديّة- حوالي ٨٥٪ من المجموع العام للسكّان. مع ذلك، ومع أنّ التوازن العدديّ اعتُبر أحد إنجازات الحرب، خشيت القيادة السياسيّة والعسكريّة للدولة الجديدة من رجوع الفلسطينيّين الذين فرّوا إلى الدول المحيطة وأن يدخلوا المنطقة الإسرائيليّة، ما كان سيقلب التوجّه الديمغرافيّ الجديد. على الرغم من الضغوطات الدوليّة لإرجاع أعداد كبيرة من اللاجئين، صمّمت إسرائيل أن تمنع العائدين الفلسطينيّين الرجوع إلى بيوتهم وأراضيهم، لذلك، اتّخذت الحكومة عدّة خطوات تحت شعار «الحرب على التسلّل»، شملت التدمير الشامل لبعض القرى العربيّة التي تم هجرها منذ الحرب، بينما سارعت في إعادة إسكان المهاجرين اليهود في مواقع تابعة لغيرهم.

استنادًا إلى «أنظمة الطوارئ» التي نصّها الانتداب البريطانيّ في عام ١٩٤٥، تم تشكيل حكم عسكريّ للسيطرة على الفلسطينيّين الذين بقوا في إسرائيل، وللحد من حركتهم في داخل الدولة. كان الصراع المسلّح بين القوّات العسكريّة اليهوديّة والقوّات الفلسطينيّة المختلفة، والذي اندلع حتّى قبل مغادرة البريطانيّين للمنطقة، هو القوّة الدافعة وراء التحوّل في التوازن الديمغرافيّ في فلسطين. فرّت الغالبيّة العظمى من الفلسطينيّين ما بين نيسان وحزيران من عام ١٩٤٨ إلى خارج حدود الدولة نتيجة «خطّة د»، وهي عمليّة «دفاع فعّال» قامت بها قوّات الهغناه، والتي شملت أمرًا واضحًا وصريحًا بطرد الفلسطينيّين من قراهم (Morris، 1987، ص ٢٧٣-٢٧٧). كان واضحًا لقيادة الدولة الجديدة في خريف ذلك العام أنّه تم إحقاق أغلبيّة يهوديّة في كل المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل، وأنّ «المشكلة الديمغرافيّة»- وهي احتمال وجود أقليّة فلسطينيّة كبيرة مبعثرة وعدائيّة نوعًا ما في المراكز الأساسيّة للسكّان اليهود- كانت قد حُلّت.

هدفت دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة إلى مساعدة القادة على اتّخاذ قرارات في المجالات الديمغرافيّة والإداريّة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ ترشيح هيئة مؤقّتة لوضع السياسات (وهي لجنة تعمل بموازاة الحكم العسكري)، لمكافحة تسلّل الفلسطينيّين من خارج الحدود الإسرائيليّة. من بين المهام المختلفة التي أُلقيت على هذه الهيئة، كان تخطيط وإجراء تعداد للسكّان

أرادت دائرة الإحصاء المركزيّة أن تحصي السكّان من خلال استمارة واحدة يتم استخدامها لكل السكّان، بدون علاقة لأي مجموعة قوميّة أو دينيّة أو عرقيّة يتبع هؤلاء السكّان. أمّا أعضاء اللجنة فكانوا معنيّين بسكّان مناطق جغرافيّة معيّنة وأرادوا أن يسألوا أسئلة لها علاقة بأملاك الفلسطينيّين وأقاربهم الذين عادوا إلى قراهم منذ موجة الفرار الأولى التي بدأت في نهاية عام ١٩٤٧ وحتى بداية عام ١٩٤٨. عكست المفاوضات بين الطرفيْن مجموعتيْن متباعدتيْن من الاهتمامات والمصالح بينهما؛ في حين أن خبراء الإحصاء في دائرة الإحصاء المركزيّة كانوا بالأساس شخصيّات أكاديميّة، وكان أعضاء اللجنة شخصيّات سياسيّة يمثّلون عدّة وزارات.

الفلسطينيّين المحلّيّين ورسم خط واضح ما بين الفلسطينيّين الذين بقوا في البلاد والعائدين غير القانونيّين، ما أتاح للحكومة أن تقرّر لمن يحق أن يكون مواطنًا ومن لا يحق له ذلك (Robinson، 2013، ص ١٠). ولكنّ دائرة الإحصاء المركزيّة كانت قد شرعت في أوّل مهمّة كبيرة أوعزت لها- أي القيام بتعداد سكّانيّ وإنشاء سجلّ سكّانيّ لكل السكّان الذين يعيشون في حدود الدولة اليهوديّة الجديدة. أصبح هذا السجل في مرحلة لاحقة الأساس الأوّل الذي مُنحت بحسبه الجنسيّة الإسرائيليّة.

أدّت الأدوار المتناقضة لهذين الجسمين إلى خلاف بينهما حول مسألة ضرورة إجراء تعداد سكّانيّ منفصل للحكم العسكريّ، وإذا تم إقرار ذلك، ما هي الشروط التي يجب أن تسري على هذا التعداد. أرادت دائرة الإحصاء المركزيّة أن تحصي السكّان من خلال استمارة واحدة يتم استخدامها لكل السكّان، بدون علاقة لأي مجموعة قوميّة أو دينيّة أو عرقيّة يتبع هؤلاء السكّان. أمّا أعضاء اللجنة فكانوا معنيّين بسكّان مناطق جغرافيّة معيّنة وأرادوا أن يسألوا أسئلة لها علاقة بأملاك الفلسطينيّين وأقاربهم الذين عادوا إلى قراهم منذ موجة الفرار الأولى التي بدأت في نهاية عام ١٩٤٧ وحتى بداية عام ١٩٤٨. عكست المفاوضات بين الطرفيْن مجموعتيْن متباعدتيْن من الاهتمامات والمصالح بينهما؛ في حين أن خبراء الإحصاء في دائرة الإحصاء المركزيّة كانوا بالأساس شخصيّات أكاديميّة، وكان أعضاء اللجنة شخصيّات سياسيّة يمثّلون عدّة وزارات. كان الولاء الأساسيّ لخبراء الإحصاء هو للمنهج الإحصائيّ ولتسويغ الدولة، بينما كان السياسيّون ملتزمون بممارسات تتعلّق بأمن الدولة ومراقبة المجموعات السكّانيّة المعادية، ولكن، بعد دراسة الطريقة العجيبة التي أُجري بها التعداد السكّاني، بات واضحًا أنّ موقف خبراء الإحصاء قد تفتّت تدريجيًا، وازداد التقارب بين المجموعتين. على الرغم من أنّ خبراء الإحصاء كانوا على خلاف مهنيّ مع السياسيّين وممثّليهم، إلا أنّهم وجدوا طريقة في نهاية المطاف لإشباع رغبات السياسيّين بطريقة عموميّة أكثر.

كممثّلة عن الحكم العسكريّ، كان على اللجنة أن تعبّر عن مخاوفها بشأن انقلاب ديمغرافيّ محتمل، وكان من بين أعضائها عدّة ضبّاط سعوا للحصول على معلومات ديمغرافيّة عن الفلسطينيّين، والحصول على صورة دقيقة حول مكان تواجد كل فلسطينيّ، ما جعل حرّية حركة الفلسطينيّين في حدود إسرائيل منوطة بجمع هذه المعلومات. تم التعبير عن ذلك بشكل واضح في بروتوكول أوّل جلسة لهذه اللجنة، والتي أعرب فيها كل من ع. دانين وي. شمعوني، إثناهما من وزارة الخارجيّة، عن قلقهما بشأن الوضع في الناصرة والأحياء المجاورة لها في أعقاب تسلّل اللاجئين والفلسطينيّين المهجّرين. اعترضت الوزارة على منح الفلسطينيّين حريّة تنقّل، وذلك لمنعهم من ترسيخ حقائق ديمغرافيّة على الأرض قبل أن تتمكّن الوزارة من تقديم سياسة ديمغرافيّة متماسكة بهذا الشأن. ادّعى شمعوني أنّه من الضروريّ تعداد كل اللاجئين والمهجّرين من خلال إجراء تعداد سكّانيّ عينيّ، والذي يتم التعرّف من خلاله على كل عربي، كما سيتمّ الحصول على تفاصيل تتعلّق بممتلكات العرب. بالإضافة إلى ذلك، شدّد شمعوني أنّه «من المتّبع في العالم تجميد حركة السكّان خلال إجراء الحصاء السكّانيّ [...] ولذلك، شدّدنا على أنّه سيسمح التحرّك في داخل حدود الدولة فقط بعد إجراء التعداد السكّاني».[٢] أراد عدد من أعضاء اللجنة معرفة عدد الفلسطينيّين الذين تسلّلوا إلى داخل حدود إسرائيل، وما هو عدد المتسلّلين الذين عادوا إلى بيوتهم الأصليّة. وأخيرًا، أرادوا معرفة من هم الفلسطينيّون الذين يمتلكون الأراضي.

في أثناء مناقشة خطّة دائرة الإحصاء المركزيّة لإجراء تعداد سكّانيّ في كانون الثّاني من ذلك العام، رأت اللجنة أنّه يجب إجراء تعداد منفصل يسبق التعداد السكّاني العام، والذي كان

بعد العديد من اللقاءات والمراسلات التي تمحورت حول مفاوضات ومحاولات لجسر الهوّة بين وجهات النظر المختلفة، أُقرّ إجراء تعداد سكّانيّ عموميّ بحسب رغبة باكي، ولكن مع إضافة استمارة معدّة للسكّان الفلسطينيّين. من المفارقة أنّه إذا تمّت الاستجابة لطلب مسؤولي الحكم العسكري، فعندها كانت نتائج التعداد السكّانيّ العينيّ غير مجدية لتكون أداة لشرعنة إقصاء الفلسطينيّين وتأميم أراضيهم وأملاكهم، فإنّ الشكل العموميّ والعلميّ الذي أُجري بحسبة التعداد السكّاني، بحسب خبراء إحصاء، هو ما أضفى صبغة قانونيّة على التأميم والإقصاء.

إجراؤه مزمعا في ١٥ أيلول. لم يعتقد أعضاء اللجنة أنّ تخطيط التعداد والاستمارة التي سيتم من خلالها إجراء هذا التعداد هو من وظيفة دائرة الإحصاء المركزيّة، بحيث اعتبروا التعداد وسيلة للاستجابة بشكل مباشر لاحتياجات مراقبة المجموعات السكّانيّة. آمن أعضاء اللّجنة أنهم يستطيعون إجراء التعداد السكّاني بشكل سريع، وأنّه بإمكان موظّفي وزارتيّ الخارجيّة والداخليّة تجميع الاستمارة بأنفسهم. اقترحت اللجنة أيضًا توظيف أشخاص يتخصّصون في تسجيل وتأميم أراضي وممتلكات الفلسطينيّين الموجودة في حدود إسرائيل بعد نزوحهم، من أجل إجراء المسح السكّاني. لم يكن هؤلاء الأشخاص بطبيعة الحال مختصّين بالإحصاء أو أشخاصا تمّ تدريبهم على إجراء مسح؛ وإنّما اختصّوا في إدارة المصادرة الفعليّة لأراضي وممتلكات الفلسطينيّين. إن كان التبرير الأساسيّ لخبراء الإحصاء هو تبرير علميّ،[٣] فإن اللجنة اهتمّت بالأساس بالسيطرة على السكّان الفلسطينيّين إلى أقصى حدّ، حيث كان التعداد السكّاني مجرّد إحدى الآليّات لتحقيق ذلك، بالموازاة مع الحكم العسكريّ وحالات من فرض حظر تجوّل طويل الأمد . علاوة على ذلك، نظرت اللجنة إلى الرعايا الذين تم تعدادهم؛ أي الفلسطينيّين، كسلعة يجب مسحها: عندما عبّر إ. أفنير؛ ممثّل الحاكم العسكريّ، عن خوفه من فكرة إجراء مسح على عجلة، ردّ عليه دانين: «عليك أن تعرف بضاعتك».[٤]

كانت المراسلات بين المجموعتيْن عبارة عن محاولة كل طرف من الأطراف لفرض السلطة على الطرف الآخر. بكلمات أخرى، كان الدافع الأوّليّ لأعضاء اللّجنة في البداية هو الحاجة الملحّة لمعلومات ديمغرافيّة، بحيث ينبغي على البروفسور روبرتو باكي، الخبير الديمغرافي ومؤسس دائرة الإحصاء المركزيّة في إسرائيل، الامتثال لطلبات اللجنة. في نفس الوقت، لم يرضخ باكي لطلبات اللجنة، ورفض معاملة العرب بشكل مغاير ووضع هذه المهمّة على رأس سلّم الأولويّات. ويبدو أنّه لم يتم التوفيق بين المطلب السياسيّ للمراقبة وبين إصرار باكي على تخطيط التعداد السكّانيّ ليكون عموميًا ومنطقيًا وعلميًا بأكبر قدر ممكن. بالنسبة للمسؤولين في الحكم العسكريّ، كانت العلاقة ما بين العلم والسياسة بسيطة- على العلم أن يخدم الأشخاص الذين يمثّلون الاحتياجات الوجوديّة للدولة. على خلاف ذلك، حاول خبراء الإحصاء الإسرائيليّون الأولون حماية مجال عملهم من الاستغلال السياسيّ، بمعنى، معارضة أي شيء قد يتحدّى المصداقيّة العلميّة للتعداد السكّاني ويفضح عدم انحيازه. ومع ذلك، هل تم الإيفاء بوعد باكي بإجراء تعداد سكّانيّ عموميّ يضمن المساواة لكل السكّان؟ هل لم يكن هناك تمييز أو مفاضلة بين المجموعات القوميّة كما طلب باكي في البداية؟ في حين أنه لا يوجد سبب للاعتقاد أنه تم تضليل الجمهور بشكل مقصود، فإنّ الواقع يظهر لنا أن أهداف باكي المعلنة لم تتحقّق من عدّة جوانب.

بعد العديد من اللقاءات والمراسلات التي تمحورت حول مفاوضات ومحاولات لجسر الهوّة بين وجهات النظر المختلفة، أُقرّ إجراء تعداد سكّانيّ عموميّ بحسب رغبة باكي، ولكن مع إضافة استمارة معدّة للسكّان الفلسطينيّين. من المفارقة أنّه إذا تمّت الاستجابة لطلب مسؤولي الحكم العسكري، فعندها كانت نتائج التعداد السكّانيّ العينيّ غير مجدية لتكون أداة لشرعنة إقصاء الفلسطينيّين وتأميم أراضيهم وأملاكهم، فإنّ الشكل العموميّ والعلميّ الذي أُجري بحسبة التعداد السكّاني، بحسب خبراء إحصاء، هو ما أضفى صبغة قانونيّة على التأميم والإقصاء.

الحاضرون الغائبون- السكّان الذين لم يتم حسبانهم

تم تعيين موعد التعداد السكّاني في تشرين الأوّل ١٩٤٨، بالتزامن مع التسجيل الكامل للسكّان، وكان من المقرّر استصدار رقم هويّة لكل مقيم، الذي سيمثّل المقيم/ة في كل

القرى الفلسطينية: جمالية طمسها الاحتلال.

تعاملاته/ا المؤسّساتيّة. سيصبح المقيمون الذين يتم تعدادهم جزءًا من مواطني إسرائيل سواءً من الناحية العمليّة، حيث أن بطاقة ورقم الهويّة مكّنا حامليها من التصويت والحصول على حصص غذائيّة، ومن الناحية الرسميّة، كل ما يتعلّق بالحقوق المدنيّة. أصبحت هذه الاستخدامات للتعداد السكّانيّ ممكنة بفضل إحصاء شاملٍ للسكّان وتعداد عمليّ على أرض الواقع، والذي أُجري بتوصيةٍ من باكي، وذلك خلال حظر تجوّل دام سبع ساعات. كان الهدف هو التقاط حالة السكّان في لحظة معيّنة من الزمن ومنح الحقوق المدنيّة فقط لمن كان حاضرًا وقت التعداد. أقرّت تعليمات حكوميّة أنّ من لم يتواجد في منزله عند التعداد لم يُحسب في السجل:

لم يترك المبدأ الذي وجّه الذين أجروا التعداد مجالاً للنقاش أو الخطأ: «سجّلوا واحصلوا على تواقيع المتواجدين!» أيّ، لا توجد إمكانيّة للاستبدال، ولا «نيابة عن فلان»، ولا أي مجال للألاعيب. لم يُسمح للزوجة التوقيع نيابة عن زوجها الذي لم يتمكّن من العودة إلى منزله قبل بداية حظر التجوّل؛ يُمنع القائمون على إجراء التعداد ترك استمارة التسجيل مع أي شخص بأيّ ظرف كان، من أجل الحصول على التوقيع «فيما بعد». باختصار- عليك تسجيل وجمع التواقيع فقط ممّن يتواجد فعليًّا أمامك (Yurman، 1993).

تمّ تنفيذ هذه التعليمات، والتي قد تبدو بيروقراطيّة، فقط عند تعداد الفلسطينيّين الذين لم يتواجدوا خلال التعداد. أما الرجال والنساء اليهود الذين لم يتواجدوا في منازلهم خلال التعداد لأسباب عاديّة وواقعيّة، فتمّ تسجيلهم في وقت لاحق. بسبب المعارك المكثّفة التي كانت في ذلك الحين، فرّ أو هُجّر عدد كبير من الفلسطينيّين. اختبأ بعضهم في الوديان بجانب قراهم؛ وعبر آخرون الحدود إلى دول عربيّة مجاورة انتظارًا لانتهاء القتال (غروسمان ١٩٩٢، ص ٥-٦٤). لذلك، أوليت أهميّة خاصّة لمنع الفلسطينيّين من تسجيل أقربائهم الغائبين:

في أحياء حيفا، على سبيل المثال، واجه القائمون على التعداد محاولات من قبل المقيمين لتسجيل أقربائهم الذين فرّوا في نيسان إلى لبنان أو سورية، بهدف الحصول على بطاقات هويّة إسرائيليّة للغائبين، ليتمكّنوا من العودة إلى الدولة في نهاية المطاف (Yurman، 1983: ص ٩٠-٩١).

كان هذا التوقيت العينيّ مقصودًا وهدف إلى أن يكون التعداد الأوّل بمثابة «لقطة» للحظة خاصّة غير تمثيليّة لتاريخ المجتمع الإسرائيليّ- بعد الرحيل الجماعيّ الكبير للفلسطينيّين وقبل الهجرة المكثّفة لليهود من دول عربيّة. علاوة على ذلك، أوضح غيرتز، وهو من أوائل المديرين في دائرة الإحصاء المركزيّة، أنّ التعداد كان في لحظة ديمغرافيّة معيّنة جاءت بسبب الحاجة لمأسسة وتشريع حالة عينيّة: «لا يمكننا النظر في هذا الخيار [التعداد السكّانيّ والسجلّ العام] من دون إنشاء ظروف قانونيّة مناسبة... كي نتمكّن قانونيًّا من إرغام السكّان (وخصوصًا السكّان العرب) على المشاركة في التعداد».[٥]

كان هذا التوقيت العينيّ مقصودًا وهدف إلى أن يكون التعداد الأوّل بمثابة «لقطة» للحظة خاصّة غير تمثيليّة لتاريخ المجتمع الإسرائيليّ- بعد الرحيل الجماعيّ الكبير للفلسطينيّين وقبل الهجرة المكثّفة لليهود من دول عربيّة. علاوة على ذلك، أوضح غيرتز، وهو من أوائل المديرين في دائرة الإحصاء المركزيّة، أنّ التعداد كان في لحظة ديمغرافيّة معيّنة جاءت بسبب الحاجة لمأسسة وتشريع حالة عينيّة: «لا يمكننا النظر في هذا الخيار [التعداد السكّانيّ والسجلّ العام] من دون إنشاء ظروف قانونيّة مناسبة... كي نتمكّن قانونيًا من إرغام السكّان (وخصوصًا السكّان العرب) على المشاركة في التعداد».

جاءت التعليمات بعدم تسجيل من لم يتواجد في منزله في وقت كان فيه القلق حيال وجود أغلبيّة يهوديّة والسيطرة على المناطق اليهوديّة ذي أهميّة مركزيّة. كانت سياسة الحكومة الإسرائيليّة هي ترسيخ سيطرتها على أراضي الغائبين الفلسطينيّين وإضعاف حق الفلسطينيّين على الغالبية الساحقة من الأراضي في فلسطين (لوستيك ١٩٨٥، ص ٦-٥٥). مورست ضغوط دوليّة على الحكومة الإسرائيليّة لتقرّر موقفها من مسألة حق الفلسطينيّين بالعودة إلى أراضيهم، ولكنّ إسرائيل كانت بحاجة إلى شرعنة ممارساتها التي صادرت بحسبها الممتلكات الفلسطينية وأمّمت أراضيهم، فنجحت الحكومة الإسرائيليّة في منع عودة الفلسطينيّين إلى أراضيهم من خلال تحويل الملكيّة على أراضيهم من ملكيّة خاصّة إلى ملكيّة عامّة، ومن خلال إنشاء مستوطنات جديدة فوق القرى المهدّمة.

تغيّب العديد من الفلسطينيّين خلال التعداد السكّانيّ، فتم تأميم أملاكهم وممتلكاتهم وأراضيهم من قبل الدولة، كما مُنعوا من الحصول على المواطنة. في تشرين الأوّل ١٩٤٩، ميّز غرينبويم، وزير الداخليّة آنذاك، بشكل رسميّ بين الفلسطينيّين واليهود في ما يتعلّق بالمواطنة، وبكون مواطنة الفلسطينيّين مشروطة بتواجد الأفراد في يوم التعداد السكّانيّ. خلق ذلك تصنيفًا إحصائيًا- «الحاضر/غائب»- والذي حدّد السكّان الفلسطينيّين الذين تم منع المواطنة والحق في الأملاك منهم. سيحصل هذا التصنيف على اعتراف قانونيّ بعد عامين، في ١٩٥٢، عندما تم سن قانون أملاك الغائبين (لوستيك ١٩٨٥، ص ١٧٧).

واجهت دائرة الإحصاء المركزيّة صعوبة خلال التعداد ولمدّة عدّة أشهر من بعده، حيث لم تكن لديها قدرة على تعداد السكّان الفلسطينيّين بالكامل وتقديم صورة إحصائيّة كاملة عنهم، حيث أنه على الرغم من أنّ الرحيل الجماعيّ للفلسطينيّين كان ما زال مستمرًا، إلا أنّ بعضًا منهم نجحوا في العودة إلى إسرائيل كعائدين غير قانونيّين، ما جعل تعدادهم باستخدام أدوات ديمغرافيّة قياسيّة عمليّة صعبة. في نهاية المطاف، لم يتم تعداد عدد من المجموعات السكّانيّة. بالإضافة إلى مجموعة من الفلسطينيّين الذين تم تصنيفهم «حاضرين غائبين» نظرًا لغيابهم عن منازلهم خلال أمر حظر التجوّل الذي دام سبع ساعات، لم يُشمل فلسطينيّون آخرون تواجدوا في الدولة خلال التعداد السكّانيّ. كتب باكي عدّة سنوات بعد التعداد، أنّه في حين أنّ عدد السكّان العرب كان قد بلغ ٦٩,٠٠٠، إلا أنّ القائمين على التعداد لم يزوروا مناطق جغرافيّة كاملة يسكنها الفلسطينيّون في الجليل الغربيّ والنقب، وذلك بسبب الحرب.[٦] على الرغم من أنّه سيتم تعداد هذه المناطق لاحقًا، مع بداية عام ١٩٤٩، ستبقى المعلومات عن السكّان العرب غير مكتملة، حتى بعد عام ١٩٤٩. لم يتم تعداد ما بين ١٣,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ بدويّ «لأنّه كان من الصعب إحصائهم بسبب نمط حياتهم البدويّ»، كما تم اعتقال ٥,٠٠٠ رجل وفتى من قبل الجيش الإسرائيليّ كمعتقلي حرب لأنّهم كانوا في جيل التجنيد، و٤٠,٠٠٠ مقيم في قرى الجليل الأعلى (Robinson، 2013).

تم توثيق النزوح الفلسطينيّ في عام ١٩٤٨ بشكل مفصّل في أبحاث معاصرة حول مصدر الصراع الفلسطينيّ- اليهوديّ؛ فتقدّم هذه الأبحاث تقديرات مختلفة لعدد اللاجئين[٧] وعدد الحاضرين/الغائبين.[٨] سواء اعتمدنا التقديرات الدنيا أو القصوى، في الحالتين الأرقام كفيلة للتعبير عن أهميّة هذا التعداد لخلق التصنيف العينيّ- الحاضرين/الغائبين- والذي لم يكن موجودًا قبل التعداد السكّانيّ الأوّل[٩]: الفلسطينيّون قبل الحرب- ٨٦٠,٠٠٠؛ الفلسطينيّون الذين تمّ إحصاءهم في التعداد- ٦٩,٠٠٠؛ بعد مرور عام- ١٦٠,٠٠٠؛ الحاضرون/الغائبون- ٩١,٠٠٠؛ اللاجئون- ٧٠٠,٠٠٠.

من الواضح أنّ تبرير حرمان مجموعة فرعيّة معيّنة من السكّان من أبسط مركّب من مركّبات الهويّة اعتمد بالأساس

الاقتلاع أيضا ودائما.

على تعداد السكّان الذي أُجري في عام ١٩٤٨. ومع ذلك، يتغيّب دور هذا التعداد في التحليلات الاجتماعيّة والتاريخيّة للمجتمع الإسرائيليّ. يصف موريس في كتابه الطلائعيّ حول ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين منظومة ترحيل الفلسطينيّين بالتفاصيل، كما وصف بشكل جيّد عملية الاستيلاء الفعليّة على الأراضي الفلسطينيّة وتشريع هذا الاستيلاء وأبعاده في محاولته لتأريخ الصراع، ولكن دور خبراء الإحصائيّات في تلك اللحظة التاريخيّة مفقود من هذه المادّة (غروسمان، ص ٥-٦٤). حتّى أكثر اعتبار للمواطنة الإسرائيليّة- والتي تصنّف الفلسطينيّين كمواطنين درجة ثالثة- يتغاضى عن المنظومة الفعليّة التي أتاحت تشريع المصادرة الجارفة للأراضي والأملاك في ١٩٤٨ وتدريج المواطنين الإسرائيليّين:

من بين ١٥٠,٠٠٠ فلسطينيّ الذين بقوا داخل حدود دولة إسرائيل بعد انتهاء حرب ١٩٤٨، مُنحت المواطنة الإسرائيليّة مباشرةً لـ ٦٠,٠٠٠ منهم ، والباقي كان لهم الحق بالمواطنة في حال استوفوا شروطًا معيّنة نصّها قانون القوميّة في عام ١٩٥٢. منعت هذه الشروط العديد من الفلسطينيّين من أن يصبحوا مواطنين حتى تم تعديل قانون القوميّة في عام ١٩٨٠... ولكن حقيقة منح المواطنة للفلسطينيّين... كانت متّفقة مع الخطاب الليبراليّ للمواطنة وخفّفت نوعًا ما من الآثار الإقصائيّة للخطاب الجمهوريّ والقوميّ-العرقيّ (شافير وبيليد، ٢٠٠٢: ص ١١٠-١١١).

ولكن، كيف حصل ذلك؟ ما هي الممارسة التي خلقت البنى التحتيّة لتشريع أبرز موضوع في الصراع؟ ماذا كانت «الشروط المعيّنة التي نصّها قانون القوميّة ١٩٥٢» كما يظهر ذلك في الاقتباس؟

ختام

يستكشف هذا المقال كيف أن سيرورات بناء الدولة في إسرائيل- قبل تأسيس الدولة في عام ١٩٤٨- كانت متداخلة مع تأسيس البنى التحتيّة للإحصاءات الوطنيّة، وكيف تم تصميم هذه السيرورات من خلال ممارسات تعداد وتصنيف السكّان. الادّعاء الأساسي هو أنّه في نطاق «دولة» إسرائيل التي لم تتّخذ شكلاً بعد، كان تطوير الإحصائيّات الرسميّة مترسّخًا إلى حدٍّ كبير في ممارسات بناء الدولة، وبكونها كذلك، شاركت في

من الواضح أنّ تبرير حرمان مجموعة فرعيّة معيّنة من السكّان من أبسط مركّب من مركّبات الهويّة اعتمد بالأساس على تعداد السكّان الذي أُجري في عام ١٩٤٨. ومع ذلك، يتغيّب دور هذا التعداد في التحليلات الاجتماعيّة والتاريخيّة للمجتمع الإسرائيليّ. يصف موريس في كتابه الطلائعيّ حول ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين منظومة ترحيل الفلسطينيّين بالتفاصيل، كما وصف بشكل جيّد عملية الاستيلاء الفعليّة على الأراضي الفلسطينيّة وتشريع هذا الاستيلاء وأبعاده في محاولته لتأريخ الصراع، ولكن دور خبراء الإحصائيّات في تلك اللحظة التاريخيّة مفقود من هذه المادّة.

إنتاج شكل من أشكال الحكم- الديمغرافيّة السياسيّة- والذي لم يكن فقط مزعوم العقلانية والموضوعية، وإنّما أيضًا عمل على تطبيع وتعميم المنطق السياسيّ الذي اعتمد عليه. أنا أدّعي أيضًا أنّ الممارسات الديمغرافيّة كانت أداة للمراقبة ووسيلة للسيطرة على السكّان. وبكونها كذلك، شكّلت هذه الممارسات المنظومة المركزيّة لمنح المواطنة وحقوق الإقامة، كما هو موضّح في حالة التعداد الأوّل للدّولة في عام ١٩٤٨. كانت للتعداد أبعاد سياسيّة بعيدة المدى على مجموعات الأقليّات في إسرائيل. على سبيل المثال، يتم نزع ملكيّة بدو النقب على أراضيهم في أيامنا بسبب التصنيف الرسميّ لمواقع سكن البدو في وقت التعداد الأوّل حيث صُنّفت كـ«قرى غير معترف بها»، وهو مصطلح يأتي من طرق العمل التي تم استخدامها في التعداد السكّاني في عام ١٩٤٨، والتي تم من خلالها تصنيف البدو وأيضًا الفلسطينيّين «حاضرين/غائبين». يعتبر الوضع الحالي للبدو مثالاً للعواقب المعاصرة الناتجة عن التصنيفات التي أقرّتها دائرة الإحصاء المركزيّة في عام ١٩٤٨.

على الرغم من أنّ التعداد السكّانيّ يحصي مواطني الدولة، إلا أنّه موجّه أيضًا إلى أولئك الذين لم يتم إحصاؤهم. يلعب التعداد دورًا حاسمًا في تدعيم وشرعنة الحدود الخارجيّة لمجموعة المواطنين. فمن خلال قيامها بعمليّة تعداد المواطنين بشكل شامل، تجدّد الدولة التزامها للمساواة بين المواطنين وتأسّس أو تجدّد شرعيّة انغلاقها الاجتماعيّ بناءً على تصنيفات رسميّة وغير شخصيّة، وليس بحسب هويّة شخصيّة. عند تحديد حدود مجموعة المواطنين من خلال منطق العقلانيّة النظاميّة التي تستبدل التصنيف غير الشّخصيّ والرسميّ من أجل اختبار العرق أو الولاء السياسيّ، يشرعن التعداد السكّاني إقصاء من هو ليس مواطنًا.

نتيجة التعداد السكّانيّ والتسجيل العام للسكّان، أصبحت هناك أبعاد جوهريّة للمواطنة والتبعيّة الإسرائيليّة، لضرورة أن تكون جزءًا من قاعدة البيانات الوطنيّة وأن تكون مسجّلاً بحسب تصنيفات عرقيّة ودينيّة. بالتالي، لا يمكن للمقيم في الدولة حديثة الولادة أن يكون موجودًا قانونيًا من دون أن يكون مسجّلاً وله رقم تسلسليّ. لم يكن التعداد السكّانيّ نقطة عبور إجباريّة فقط؛ كان أيضًا طقسًا لتوسيم التابعين داخل حدود الجماعة وأيضًا أولئك الذين تمّ إخراجهم خارج حدود الجماعة؛ إجراء رسميّ وفعّال لـ«عدم تعداد» غير المواطنين، كما أنّه كان إجراءً لتعداد وتوسيم من يمكن أن يكون مواطنًا. علاوة على ذلك، كان التعداد إجراء سلب السكّان مادّيًا من خلال تأميم الأراضي والأملاك والبيوت.

ترجمة من الإنكليزية
منى أبو بكر

الهوامش

١ مصطلح Governmentality؛ والذي وضعه ميشيل فوكو في محاضراته في « Collège de France"، وهي تعني الطريقة التي تحاول فيها الحكومات أن "تُنتج" مواطنين يطبّقون السياسات التي تضعها الحكومة، أو الممارسات المنظّمة (العقليّات والمنطق والآليّات) التي يتم حكم الرعايا من خلالها. (المترجمة)

٢ ٢٩ آب ١٩٤٨، ISA: HZ 2564L11.

٣ CZA S25/9686، كانون الثاني ١٩٤٨: تجهيزات لتأسيس الدولة [اليهوديّة]؛ ISA: ١٠/١١١/٣٥٦٠ شباط ١٩٤٨.

٤ ٢٩ آب، ١٩٤٨، ISA: HZ 2564/11 [عبري].

٥ ISA: rg 41/119/37 كانون الثاني ١٩٤٨.

٦ روبرتو باكي، بدون تاريخ. إجراء التسجيل السكّانيّ [٨ تشرين الثاني ١٩٤٨]، ملف رقم ٤٤، ISA. أنظر أيضًا ١٠ تشرين الأوّل، ١٩٤٨، HZ ،ISA 130.15(2)/٢٥٦٤/٢٢؛ ٢٤ تشرين أوّل، ١٩٤٨، 29 ،ISA: HZ 2564/2 تشرين الثاني، ١٩٤٨، ISA: HZ 2564/22؛ 28 تشرين الثاني، ١٩٤٨، ISA 49: G 302/110؛ 28 كانون الأوّل، ١٩٤٨، ISA: HZ 2564/22.

٧ في كتابه The Birth of the Palestinian Refugee Problem يقدّم موريس مصادر متنوعة لتقديرات مختلفة لعدد اللاجئين بعد انتهاء الحرب في ١٩٤٩. كان التقدير الرسميّ الصادر عن دائرة الإحصاء المركزيّة ٥٧٧,٠٠٠. كان تقدير أونروا ٧٢٦,٠٠٠. مال الانجليز لعدم قبول دقّة أيّ من هذه الأعداد؛ ولذلك كان تقديرهم «يقع ما بين ٦٠٠,٠٠٠ و٧٦٠,٠٠٠» (١٩٨٧، ص ٨-٢٩٧).

٨ بناءً على عدّة مصادر، قدّم الكتّاب تقديرات متنوّعة لعدد الحاضرين/الغائبين: غروسمان يقدّر العدد ٨١,٠٠٠ (١٩٩٢، ص ٥-٦٤)؛ غيرشون شافير ويوآف بيليد- ٩٠,٠٠٠ (٢٠٠٢، ص ١١-١١٠)؛ ولوستيك- ٧٥,٠٠٠ (١٩٨٥، ص ٦٤-٧٢).

٩ دائرة الإحصاء المركزيّة، منشور خاص رقم ٣٦: تسجيل السكّان، والمستوطنات والمناطق.

المراجع

Anderson, Benedict. *Imagined communities: Reflections on the origin and spread of nationalism*. Verso Books, 2006.

Bourguet, M.-N.,. *Decrire, Compter, Calculer: The Debate over Statistics During the Napoleonic Period*. Cambridge: Mass, Bradford Book, The MIT Press, 1987.

Caplan, J. and J. C. Torpey. *Documenting individual identity: the development of state practices in the modern world*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2001.

Carroll, P. *Science, culture, and modern state formation*. Berkeley: University of California Press, 2006.

Chandra Mukerji. *Territorial Ambitions and the Gardens of Versailles*. Cambridge: Cambridge University Pres, 1997.

Chandra Mukerji. *Impossible engineering: technology and territoriality on the Canal du Midi*. Vol. 42, (2009).

Curtis, B.. "Taking the State Back Out: Rose and Miller on Political Power." *The British Journal of Sociology* **46**(4): 575-589. (1995).

Curtis, B.. *The politics of population: state formation, statistics, and the census of Canada, 1840-1875*. Toronto: University of Toronto Press, 2001.

Desrosiéres, Alain. *The Politics of Large Numbers: A History of Statistical Reasoning* .Cambridge, MA, 1998.

Ezrahi, Y. *The descent of Icarus: science and the transformation of contemporary democracy.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1990.

Foucault, Michel. "Governmentality," in Graham Burchell, Colin Gordon, and Peter Miller (eds), *The Foucault Effect: Studies in Governmentality,* Chicago: The University of Chicago Press, 1991.

Foucault, Michel. "Truth and Power," in Colin Gordon (ed), *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972–1977,* New York, 1980: p 109–33.

Hecht, Gabrielle, and Michel Callon. *The radiance of France*. Cambridge, MA: MIT Press, 2009.

Ian Hacking. *The of Taming of Chance,* Cambridge, Cambridge University Press, 1990.

Scott, James. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed,* New Haven, CT, 1998.

Jasanoff, S. *States of knowledge: the co-production of science and social order*. London; New York: Routledge, 2004.

Kertzer, David I., and Dominique Arel, eds. *Census and identity: The politics of race, ethnicity, and language in national censuses*. Vol. 1. Cambridge University Press, 2002.

Kula, Witold. *Measures and men*. Vol. 421. Princeton University Press, 2014.

Leibler, Anat, and Daniel Breslau. "The uncounted: citizenship and exclusion in the Israeli census of 1948." *Ethnic and Racial Studies* 28.5 (2005): 880-902.

Leibler, Anat E., and Anat Leibler. "Statisticians' ambition: Governmentality, modernity and national legibility." *Israel Studies* 9.2 (2004): 121-149.

Loveman, Mara. *National colors: Racial classification and the state in Latin America*. Oxford University Press, USA, 2014.

Miller, Peter, and Nikolas Rose. "Political power beyond the state: Problematics of government." In Ben Golder and Peter Fitzpatrick, eds. *Foucault and Law*. Routledge, 2017

Mitchell, Timothy. "The Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critics," *American Political Science Review*, 85.1, (1991): p 84–96;

Mitchell, Timothy. *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity,* Berkeley: CA, 2002.

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Nobles, M., Shades of Citizenship: Race and the Census in Modern Politics. Stanford, CA, Stanford University Press, 2000.

Patriarca, S. *Numbers and nationhood: writing statistics in nineteenth-century Italy.* Cambridge, England; New York, Cambridge University Press, 1996.

Porter, Theodore M. *The Rise of Statistical Thinking 1820-1900*. Princeton: Princeton University press, 1986.

Prakash, G., *Another Reason: Science and the imagination of modern India*. Princeton, NJ, Princeton University Press, 1999.

Robinson, Shira N. *Citizen strangers: Palestinians and the birth of Israel's liberal settler state*. Stanford University Press, 2013.

Rose, N. S. *Powers of Freedom: Reframing Political Thought*. Cambridge, UK, Cambridge University Press, 1999.

Shafir, G. and Y. Peled, *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*. Cambridge, Cambridge University Press, 2002.

Stigler, M. Stephen. "The Measurement of Uncertainty in Nineteenth-Century Social Science," in

Kruger, Daston, and Heidelberger (eds), *The Probabilistic Revolution*, Bradford Books, 1990.

Torpey, John C. *The invention of the passport: surveillance, citizenship and the state*. Cambridge University Press, 2018.

Zureik, Elia. "Constructing Palestine through surveillance practices." *British Journal of Middle Eastern Studies* 28.2 (2001): p 205-227.

Zureik, Elia, Lyon, David and Abu-Laban, Yasmeen, (eds). *Surveillance and control in Israel/Palestine: Population, territory and power*. Routledge, 2010.

غروسمان، دافيد. **نوخاحيم نيفكاديم** [حاضرون غائبون]، بني براك: هسفريا هحداشا، ١٩٩٢ [بالعبرية].

لوستيك، إيان. **عرافيم بمدينا يهوديت** [عرب في دولة يهوديّة]، حيفا: إصدلر مفراس، ١٩٨٥ [بالعبرية].

يورمان، بنحاس. «عوتسير- فيلو بغيزرات هابريتيم [حظر تجوّل وليس بأمر من البريطانيّين]، هأوماه، ١-٧٠، (١٩٨٣)، [بالعبرية].